العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية
(قراءة وثائقية)

محمد خالد الأزهري

يهدف هذا البحث الى متابعة مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، وذلك من خلال قراءة مركّزة، موجزة، لأهم الوثائق التي تناولت هذه العلاقات، وجوانبها السياسية أساساً، منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

وفي هذا الاطار المحدّد، والمحدود في الوقت ذاته، نلاحظ ان الوثائق التي أثّرت في مسار هذه العلاقات، قد وردت من دوائر ثلاث، دولية خارجية غير عربية، واقليمية عربية، ووطنية محلية. وان ثمّة علاقة بالغة التعقيد من التأثير والتأثّر بين مختلف هذه الدوائر، قد طرحت ذاتها على هذا المسار.

ومن المتصوّر كذلك، ان مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية قد تداخل، وتقاطع، في أكثر من موضع من مسار القضية الفلسطينية ذاته. غير ان هذه القراءة تجنّبت، ما أمكنها، الانزلاق الى كثير من النقاط الفرعية. ولذلك، فهي لا تمثّل، بحال، دراسة لمسار القضية الفلسطينية، ولكنها التزمت، ما أمكنها أيضاً، بالتوقف عند العلامات الفارقة في كلا المسارين.

لا ريب في ان متابعة مسار العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، عبر فترة زمنية، وفي اطار مراحل مختلفة، مع الالتزام بالوثائق الأساسية التي أثرت فيه، سوف يكون لها فوائد لا تخفى. ولعل أهمها امكان الوقوف على العناصر الحاكمة (المحددة) لهذه العلاقات بمنهج أقرب الى الدقة العلمية، الأمر الذي يفتح آفاقاً رحبة لاستشراف مستقبل هذه العلاقات على أسس سويّة، الى حد بالغ.

أولاً: الواقع الاداري بين نهاية الحكم العثماني وبداية الانتداب البريطاني

١ ـ في عهد الدولة الاسلامية، ألّفت المساحة الاقليمية، التي عرفت فيما بعد بفلسطين ـ وهو ما ينطبق على شرق الاردن ـ ، وحدات ادارية متغيّرة، توالت عليها التطورات التي وقعت في الشرق العربي، دون ان تبلورها في كيان اقليمي مستقل. بل ولم يبلور الفرنجة، ابّان حملاتهم المتكررة، كيانات اقليمية مميزة لهذه المساحات. ولذلك، فمن الصعب التحدث عن تاريخ فلسطين، أو شرق الاردن؛ ولكن من الممكن البحث في تطوّرات توالت على هاتين الجهتين[1].

ولم يحدث السلطان سليم، الذي ضمّ سوريا (الشام) الى دولته العثمانية في العام ١٥١٦، أي تغيير جذري في النظام الاداري الذي ورثه عن المماليك. فقد أبقى على التقسيم القديم، الذي كانت سوريا، بموجبه، مقسّمة الى ثلاث ولايات، هي دمشق وحلب وطرابلس، وعيّن عليها حكاماً